

ABAHE

الاستثمارات ودورها في التنمية و التطور لبناء
مرتكزات رصينة لمستقبل العراق

إعداد البحث من قبل

(منيرة حسن ياسين الزبيدي)

الأكاديمية العربية البريطانية للتعليم العالي جميع الحقوق محفوظة ©

الفهرست

صفحة الموضوع	اسم الموضوع	ت
3	المقدمة	1
4	أهمية البحث- مشكلة البحث	2
5	هدف البحث	3
10-6	الفصل الأول -المبحث الأول ما هو الاستثمار (مفهوم) وأهمية وما هي الدوافع والعوامل المشجعة للاستثمار والمستثمرين ودوره المتوقع في تحقيق النهوض في العراق.	4
14-11	الفصل الأول (المبحث الثاني) استعراض لقانون الاستثمار العراقي (13) لسنة 2006. مزايا القانون . وآليات وتفعيل قانون الاستثمار	5
21-15	الفصل الثاني (المبحث الأول) تحسين مناخ الاستثمار في العراق وإصلاحه للنمو وتشجيع قيام المشاريع الاستثمارية بهدف تسريع التنمية وخلق فرص عمل جديدة في سوق العمل	6
29-22	الفصل الثاني (المبحث الثاني) التشجيع والترويج لقيام مشاريع استثمارية ناجحة وفق سياسة ترويجية مرسومة ومستلزمات ضمان نجاح عملية الترويج للفرص الاستثمارية وجذب الاستثمار في العراق	7
31-30	الاستنتاجات	8
33-32	المقترحات	9
34	الخاتمة	10
35	المصادر	11

	الملحق (خارطة الفرص الاستثمارية المعروضة من هيئات استثمار المحافظات 2008)	12
--	---	----

المقدمة

إن هذا البحث يدرس كيفية حدوث التحولات الاقتصادية وتنميتها بواسطة الاستثمارات الأجنبية والتي تمثل طليعة التنمية في البلدان النامية وتهيئة مناخ مناسب لهذه الاستثمارات. غير أن ما يعانيه العراق من معضلات اقتصادية كثيرة بعضها يعود إلى سنوات الحروب والحصار الدولي وسوء الإدارة والبعض الآخر نشأ وتفاقم ما بعد سنة 2003 ولعل أخطرها يتمثل في الحالة المتواصلة في الاستنزاف المالي والإنساني الذي يكلف البلاد ثمنا باهظا للغاية. كما إن هنالك تحديات كثيرة تبرز وتشتد وتستدعي مواجهات وحلول منها اتساع ظاهرة البطالة والفقر وتدهور الخدمات الأساسية والبنى التحتية ونقص في الموارد والكل يحتاج إلى إصلاح اقتصادي عميق وشامل وجذري.

إن دور الاستثمار بوصفه إحدى القنوات الأساسية لمعالجة الاقتصاد حيث إن العراق بحاجة إلى مصادر تمويل جديدة لأن عوائد النفط لا تكفي لتحسين الاقتصاد العراقي وان الاستثمار يشكل مصدر جديد للموارد العراقية وتتوفر في العراق مصادر نهضة تتمثل بسعة قاعدة الموارد الغنية والمتنوعة كالحزين النفطي والموارد المائية الوفيرة والقوى العاملة الوفيرة وخبرات ليست بالقليلة تساعد في دفع عجلة التقدم. ويستطيع العراق إن يكون موقع مهم لجذب الاستثمار في ظل تحسن الظروف الأمنية إذ من الممكن إن تصبح هجرة معاكسة لرأس المال العراقي وكذلك تفعيل دور الهيئة الوطنية للاستثمار التي أسست بموجب قانون الاستثمار (13) لسنة 2006 ومازال دورها ضعيفا إلى حد ما تحتاج إلى تفعيل دور هذه الهيئة وتحديد مجال عملها وتحريكها ووضع خريطة العراق الاستثمارية ويعرف المستثمر أين يستثمر أمواله حسب توجهات العراق الاستثمارية وان الشركات الأجنبية تعتبر العراق سوقا واعدة لجميع الخدمات والاستثمارات الأجنبية

أهمية البحث.

. إن أهمية هذا البحث تنطلق من كيفية بناء مرتكزات قوية لاقتصاد العراق في كافة مجالاته من خلال الاستثمار القادم إلى العراق ويعتبر الاستثمار من المواضيع المهمة والأساسية في الوقت الحالي وهو موضع اهتمام الباحثين والاقتصاديين ورجال الأعمال والقانون وقد أعطت الحكومة العراقية لهذا الموضوع اهتمام واسع في اجتماعاتها ومداوماتها وكيفية الوصول إلى آلية وطريقة لتوفير مناخ استثماري يتيح تنشيط الواقع بكافة مجالاته من خلال مشاريع تؤدي الغرض المطلوب منها اجتماعيا واقتصاديا وفي نقل التكنولوجيا وتنمية الخدمات وتأهيل وبناء الهياكل الارتكازية. وهذا يعني إعطاء مجال واسع في بناء المدن الصناعية وتأمين البني التحتية الكفيلة بالنهوض بالواقع الاستثماري والوصول إلى مستوى فعال في دفع عجلة التطور من النواحي كافة وخصوصا الاقتصادية و من خلال نوعية المشاريع ومساهمتها الفعالة في امتصاص البطالة وإيجاد فرص عمل حقيقية وهذا يعود إلى طريقة الاتفاق بين المستثمر والحكومة ومدى ملائمة اللوائح والقوانين التي ترضي الطرفين وتحافظ على مصالح الطرفين

مشكلة البحث

إن ابرز العقبات التي تواجه العراق في جذب الاستثمارات هي كيفية تهيئة جو مناسب للاستثمارات ودراسة ومعرفة واقع و مزايا الاقتصاد العراقي ومواجه العقبات الذي تعترضه والسبل الكفيلة لتطبيق وتطوير قانون الاستثمار (13) لسنة 2006 ومراجعتة مراجعة شاملة لما في هذا القانون من فائدة كبيرة تعود بالخير على مستقبل العراق وعلى الرغم من إن الاستثمار له مخاطر عديدة إلا إن الدول النامية ومنها العراق يسعى بشكل واسع وكبير إلى جذب الاستثمارات والمزيد من رؤوس الأموال الأجنبية من خلال عقد اتفاقيات استثمارية واسعة بوصفها عامل مساعد في التنمية وعلى جميع الأصعدة لتحقيق النمو إذا تمت السيطرة عليه من خلال قانون الاستثمار (13) لسنة 2006 وتطويره وتقييمه لغرض توسيع مجال الاستثمار كونه يعد من دعائم النمو الاقتصادي

هدف البحث

إن هدف البحث هو التأكيد على جذب الاستثمارات وتشجيعها وتهيئة المناخ الاستثماري للنمو وكيفية زيادة فرص العمل وإيجاد ظروف مشجعة بعمل جميع قطاعات العمل والانفتاح على العالم. والهدف واضح من هذه الاستثمارات كون العراق يشهد سياسة انفتاح على العالم ومن مصلحته إن يستمر بهذا النهج. وان رؤوس الأموال تبحث عن الأمان وتحقيق الإرباح فان أهم عوامل جذب الاستثمار العربي والأجنبي إلى العراق هو الاستقرار الأمني الذي يشكل العامل الرئيسي وبدونه لا يمكن تحقيق ذلك ولا بد من تحسين وتطوير البنية التحتية للاقتصاد العراقي حتى يستطيع العراق تحقيق الفائدة المرجوة من الاستثمار القادم.

الفصل الأول

(المبحث الأول)

ما هو الاستثمار (مفهوم) وأهمية وما هي الدوافع والعوامل المشجعة للاستثمار والمستثمرين ودوره المتوقع في تحقيق النهوض في العراق.

الاستثمار:- هو توظيف الأموال لفترة زمنية محددة للحصول على تدفقات نقدية في المستقبل تعوض عن القيمة العالية للأموال ومخاطر التضخم و تقلب تلك التدفقات .

الاستثمار :- عبارة عن أي حركة اقتصادية تعود بالمنافع على القائم بهاو بصورة مباشرة أو غير مباشرة , أو زيادة رأس المال المستثمر عن طريق توظيف ذلك المال في شراء السلع أو الآلات أو إقامة المشاريع الصناعية أو الخدمية في فترة زمنية محددة

أهمية الاستثمار

إن أهمية الاستثمار الأجنبي الايجابية والسلبية منهم من يكشف أثاره السلبية في الدول ومنهم من يكشف عظمَ إثارة الايجابية ويجعل له أهمية خاصة في إنماء النشاط الاقتصادي في أي دولة سواء أكانت هذه الدولة تنتمي إلى مجموعة الدول المتقدمة والتي تمتلك موارد وإمكانات مهمة للنهوض بالمشروعات الاقتصادية فيه أو إلى مجموعة الدول النامية والتي وان امتلك جانب منها عوائد مالية كبيرة إلا أنها تعجز عن استيعاب تلك العوائد ويزداد الأمر خصوصية بالنسبة للجانب الآخر منها الذي يعاني من مشكلة نقص رؤوس الأموال اللازمة لتمويل برامج التنمية فيها, فالعلاقة طردية بين ازدياد حجم الاستثمارات الأجنبية وازدياد تشغيل الأيدي العاملة وزيادة الصادرات وانخفاض الاستيراد ونقل التكنولوجيا الحديثة وتشجيع الاستثمار الوطني, إذن هناك حاجة حقيقية للاستثمار الأجنبي ولاسيما في العراق الذي كان له مجموع يسير من مجموع تدفقات الاستثمار الأجنبي

المباشر الوارد إلى الدول العربية للفترة (1995-2005) كما انه لم يكن ذا نصيب من الاستثمار الأجنبي الصادر من الدول العربية للفترة (1995-2005). الأمر الذي دفعه لتبني نظام الاقتصاد الحر المتماusk عن طريق الجمع بين موارده الطبيعية والبشرية واستثمارها بترشيد ودراية الأمر الذي سيعود عليه بفوائد كثيرة ويفتح له الطريق لاستعادة موقعة الاقتصادي السابق في سبعينيات القرن الماضي فالعراق يملك عناصر قوة تشكل قاعدة مادية صلبة لمستقبله الاقتصادي وقاعدة موارد متنوعة غنية، فالمخزون النفطي لديه يعتبر الثالث من حيث الاحتياطي في العالم إضافة إلى الثروة الغازية والمعدنية والمائية كما إن لديه قوة أيدي عاملة مهمة وسوقاً محلياً كبيرة. يضاف إلى ذلك الرغبة في اللحاق بركب الدول المتقدمة أو حتى النامية والتي تتزايد نسبة تطور جذب الاستثمارات الأجنبية فيها، كذلك العمل على تحرير الاقتصاد العراقي من الاعتماد الأساسي على العائدات النفطية وبناء اقتصاد متنوع يقوم على مصادر دخل مختلفة، فكان لابد من سياسة تشريعية لاعتماد الخطوات المناسبة قانوناً لتحقيق تلك الأهداف والرغبات فما كان من المشرع العراقي إلا أن أصدر قانون الاستثمار رقم (13) لسنة 2006 الحالي الذي ألغى قانون استثمار العربي رقم (62) لسنة 2002 وأمر سلطة الائتلاف المؤقتة المنحلة المرقم (39) لسنة 2003. هذا القانون نص على الكثير من الضمانات والإعفاءات والحوافز للمستثمر الأجنبي كما انه يهدف إلى استقطاب الاستثمارات وتشجيعها وجلب التكنولوجيا الحديثة وتحفيز دور القطاع الخاص الوطني والأجنبي وتوسيع حجم الصادرات وتعزيز القدرة التنافسية للاقتصاد العراقي كما يشمل القانون كل فروع النشاط الاقتصادي باستثناء استخراج وإنتاج النفط والغاز والاستثمار في قطاعي المصارف وشركات التأمين، ومن بين العوامل التي لها أهمية بالغة في تشجيع جذب الاستثمارات الأجنبية عامل الحوافز المالية وإن زيادة الإنتاج والإنتاجية يؤدي إلى زيادة الدخل القومي وارتفاع مستوى نصيب الفرد منه وبالتالي تحسين مستوى معيشة المواطنين وتوفير الخدمات لهم وإلى المستثمرين.

إضافة إلى ذلك هناك ضرورة لتوفير الموارد المالية الاستثمارية والسؤال ما هي التراكمات الاستثمارية المطلوبة للأعمار؟ وما هو قدر الموارد المالية التي يمكن إن توفر بالجهود الوطنية الخالصة؟ حيث تقدر وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي الحاجة إلى الاستثمارات الضرورية للإعادة أعمار العراق في 2010 ب(187\$) مليار وإن نسبة التمويل المحلي الممكن يعادل (42%) وعليه فإن المصادر الأجنبية المطلوبة (استثمار أجنبي وقروض ومنح 58%) وبغياب المصادر التمويلية

الأجنبية فأن جهود إعادة الأعمار تتطلب ما لا يقل عن 20 عاما. المشكلة هنا ضعف في التراكم الرأسمالي فبسبب انخفاض مستوى الدخل في العراق وارتفاع نسبة الاستهلاك يكون من الصعب خلق تراكم وتكوين رأس المال الضروري كما إن ظاهرة هروب رؤوس الأموال الوطنية إلى الدول الصناعية والدول المجاورة بسبب شعور أصحابها بان البنوك الأجنبية أكثر أمانا من البنوك الوطنية كذلك بسبب عدم الاستقرار الاقتصادي والسياسي للدولة العراقية وغياب العروض المغرية (من جهة أخرى) ولا يخفى على الجميع دور رؤوس الأموال العراقية في النهضة الاقتصادية يشهدها الأردن (على سبيل المثال) وعليه فان هنالك فجوة استثمارية يمكن العمل على ملئها من خلال الاستثمارات الأجنبية, لذا إن الاستثمار الأجنبي يؤدي إلى زيادة طاقة البلد الإنتاجية وهو عنصر فعال في تغيير بنية الاقتصاد الوطني لصالح تعديل الاختلال الهيكلية فضلا على انه يزيد من معدل النمو الاقتصادي وتطوير المهارات الفنية والإدارية وخلق فرص عمل جديدة .

دوافع الاستثمار:

إن العوامل التي تشجع المستثمرين على الاستثمار رغم المجازفة والظروف المحيطة بجو الاستثمار هي:-

- الرغبة في الربح
- التفاؤل المندفِع والحذر للمستثمر في تشغيل رأس ماله في الدول المضيفة للاستثمار التي تشترط عليها الشروط التي تراعي مصلحة مواطنيها.
- مواجهة احتمالات وزيادة الطلب واتساع الأسواق
- التقدم العلمي والتكنولوجي
- الاستثمار بدافع التنمية الاقتصادية وكافة المجالات
- توفير الموارد البشرية المتخصصة
- الاستقرار السياسي والاقتصادي

العوامل المشجعة لاستقطاب الاستثمار:

- توفير المزايا التفاضلية (في البلد المضيف للاستثمارات) وهذا يشمل توفير سوق واسعة ونشطة وبنية أساسية حديثة ومتطورة وموارد طبيعية يسهل الوصول إليها وأيدي عاملة ماهرة وملتزمة ورخيصة الأجور.
- توفير البني التحتية المؤسساتية وهذا يشمل وجود نظام قضائي قادر على تحقيق العدالة والمساواة وسيادة حكم القانون ووجود إدارة حكومية سليمة وغير فاسدة وشعور المودة تجاه المستثمرين المحليين والأجانب والترحيب بهم وتوفير الاستقرار السياسي والاقتصادي وثبات السياسات الاستثمارية للدولة على المدى المنظور.
- سهولة الإجراءات الإدارية والتنفيذية والمعاملات المالية والضريبية وهذا يعني سهولة إجراءات الحصول على إجازات الدخول والخروج والإقامة ووضوح وشفافية النظام الضريبي وعدالته وسهولة تحويل الأرباح ورؤوس الأموال وسهولة تحويل إقسط القروض وقائدها وأجور ومكافآت العاملين الأجانب وغيرها من دون صعوبات.
- توفير نظام مصرفي متطور يلبي متطلبات المستثمرين ويعمل وفق آليات

الدور المتوقع للاستثمار تحقيق النهوض والتنمية في العراق

- يشكل الاستثمار في عصرنا الراهن عصب الاقتصاد وقاطرة النمو الاقتصادي لأنه يؤدي إلى قيام العديد من المشروعات الإنتاجية والخدمية في مختلف المجالات ويعتبر العراق الآن محط أنظار الشركات الكبيرة العربية والأجنبية نظرا لموقع العراق المتميز جغرافيا واقتصاديا بالإضافة إلى المزايا الأخرى
- يلعب الاستثمار دور واضح كأهم الدعامات الاقتصادية الأساسية التي تعزز النمو الاقتصادي في العراق من توفير التمويل اللازم لإقامة المشاريع الإنتاجية ونقل التكنولوجيا .
 - المساهمة في رفع مستويات الدخل الشهري للفرد العراقي
 - رفع مستوى المهارات والخبرات الوطنية المحلية في العراق.
 - توفير مصدر متجدد وبشروط جيدة ومتفق عليها مسبقا للحصول على العملات الأجنبية لتمويل برامج وخطط التنمية.

- تسهيل حصول الدولة المضيفة على الثقافة الحديثة والمطورة لبعض أنواع الصناعات بدون عناء أو شراء التقنيات .
- المساعدة في فتح أسواق جديدة للتصدير لاسيما إن الشركات متعددة الجنسيات لديها أفضل الإمكانيات للنفاد إلى أسواق التصدير بما تمتلكه من مهارات تسويقيه عالية.
- الإسهام في تحسين ميزان المدفوعات عن طريق زيادة فرص التصدير وتقليص الواردات وتدفق رؤوس الأموال الأجنبية.
- تحقيق معدلات نمو ملحوظة وسريعة في حصص تصدير السلع الصناعية للدول النامية

دور الاستثمار في النهوض والتنمية في العراق

إن الاستثمار بكل عام في الاقتصاد الحديث أهمية كبرى فالطلب على سلع الاستثمار يشكل جزءا كبيرا ومهما في الأداء الاقتصادي في العراق ولأنه يلعب دورا مهما في تحديد الدخل والاستخدام على الرغم من انه غير الثابت ومقلب الاستمرار. أن أهمية الاستثمار العربي والأجنبي في العراق ودوره في عملية التنمية والجدل مازال قائما بشأن أهميته وجدواه في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلدان المضيفة له طالما استمر الخلاف قائما بين أهداف ومصالح أطراف الاستثمار المختلفة على الرغم من إن الاستثمار الأجنبي المباشر قد مارس دور مهما في نمو الاقتصاديات متعددة في قطاعات معينة كحقول البترول في الخليج العربي ومزارع الشاي في الهند إلا إن هناك بعض العواقب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية الخطيرة لهذا الاستثمار ويمكن تعريف .

التنمية الشاملة المعاصر : هي مجتمعية واعية ودائمة موجهة وفق إرادة وطنية مستقلة من اجل إيجاد تحولات هيكلية وإحداث تغييرات سياسية واقتصادية واجتماعية تسمح بتحقيق نمو مطرد لقدرات المجتمع المعني وتحسين مستمر لنوعية الحياة فيه وعلى ذلك فان مؤشرات التنمية المتداخلة والمتكاملة هي:-

- نمو اقتصادي يؤدي إلى تزايد مطرد في إنتاجية الفرد وإنتاج المجتمع العراقي
- تحولات هيكلية تطل أوجه التخلف كافة السياسية والإدارية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية بهدف تكوين بنى أساسية وتنمية القدرات وإطلاق الطاقات الخيرة على المستويين الفردي والجماعي.
- تحسين مطرد ومستدام لنوعية الحياة المعنوية والمادية لإفراد المجتمع.

- تكريس قيم اجتماعية بهدف توسيع المنافع المتاحة للمواطنين بأجيالهم المتعاقبة من (المجتمع العراقي). وذلك تعبيراً عن تبني إستراتيجية مجتمعية للتنمية المستدامة. لذا فإن الاستثمار يعد احد دعائم النمو الاقتصادي إذ يؤدي إلى زيادة طاقة البلد الإنتاجية ويعتبر من الوسائل الفعالة في تغيير بنية الاقتصاد الوطني لصالح تعديل الاختلال الهيكلية فيه فضلاً عن انه بزيادة حجمه يزيد النمو الاقتصادي عبر زيادة القيمة المضافة والإنتاجية وتشغيل القوى العاملة هذا من ناحية
- من ناحية تأثيره على الاستثمار المحلي فإنه يشجع الاستثمار المحلي العراقي من خلال خلق فرص استثمارية جديدة للشركات المحلية العراقية أو يزيد من صادرات البلد المضيف وهذا له اثر ايجابي على المدخرات المحلية والاستثمار المحلي كما إن الاستثمار الأجنبي قد يأخذ شكل معدات و تجهيزات تكنولوجية لا يمكن صناعتها محلياً.
- إما من حيث أثاره على التكنولوجيا فإن نقل التكنولوجيا إلى العراق بواسطة الاستثمار الأجنبي المباشر عن طريق تقديم نظم وأساليب التخطيط والتنظيم والإنتاج والتسويق والمعرفة الفنية ورأس المال ويفترض إن الاستثمار هذا يقوم بنشر التقدم التكنولوجي في باقي قطاعات الجهاز الاقتصادي.
- يؤثر الاستثمار من خلال استخدامه لفنون الإنتاج كثافة رأس المال والعمل الماهر على إعادة توزيع الدخل في البلدان المضيفة لصالح فئات الدخل من الموظفين والعمال المهرة المستخدمين والمحدود العدد نسبياً وفي حالة استخدام القوى العاملة غير المهرة فإن أجورهم عادة تكون واطئة .

الفصل الأول

(المبحث الثاني)

استعراض لقانون الاستثمار العراقي (13) لسنة 2006. مزايا القانون . وآليات
وتفعيل قانون الاستثمار

استعراض لقانون الاستثمار العراقي (13) لسنة 2006

اقر مجلس النواب في تشرين الأول 2006 قانون الاستثمار وهنا أمور من الضروري التأكيد عليها من أبرزها الاستثمار الخارجي وهذا لا يعني زيادة في العمالة الوطنية إذا لم تكن اليد العاملة الوطنية المؤهلة متوفرة ولا بد من الاهتمام بالتدريب والتعليم المهني والارتقاء به كما يتوقع من الاستثمار الأجنبي انه يعتمد على جعل العراق يزود نفسه بالمنتجات الاستهلاكية والصناعية الضرورية (بدلا من استيرادها بالعملة الأجنبية) وهذا لا يتحقق إلا بتبسيط الإجراءات وتفعيل ما نص عليه القانون من امتيازات للمستثمرين الأجانب ومن الإجراءات. ومن هنا يمكن إن نستعرض قانون الاستثمار العراقي:-

يشمل قانون الاستثمار العراقي الصادر تحت رقم (13) لعام 2006 على سبعة فصول.

الفصل الأول. يشمل التعاريف والأهداف والوسائل.

الفصل الثاني. يخص الهيئة الوطنية للاستثمار وهيئات الأقاليم والمحافظات.

الفصل الثالث . المزايا والضمانات

الفصل الرابع. التزامات المستثمر

الفصل الخامس يشمل الإعفاءات

الفصل السادس .يشمل منح إجازة الاستثمار وتأسيس المشاريع.

والفصل السابع.. إحكام عامة ثم الأسباب الموجبة للقانون وقد استثنى القانون الاستثمار النفطي وكذلك قطاعي المصارف وشركات التأمين.

مزايا القانون

- إعفاء (10) سنوات من ضريبة الدخل قابلة للتديد, إعفاءات من الرسوم الكمر كية, إيجار الأراضي (50) سنة للمستثمر, شمول المشاريع القديمة القائمة بالقانون, تحويل مستحقات العاملين, تحويل مستحقات الشركات بالعملية الأجنبية, صلاحيات مجلس الوزراء بتمديد مدة الاستثمار وتعهد بعدم تأمين المشاريع الاستثمارية. أعطى حق بيع المشاريع لصاحب للمشروع للمستثمر, وأعطى حق للمستثمر في الاستثمار في سوق الأوراق المالية, حدد القانون النافذة الواحدة في إجازة المشروع خلال (15) يوماً للإجابة على المستثمر, أعطى صلاحية القضاء العراقي حق البت في الخلافات التي تنشأ بين المستثمر والدولة
- كما أجاز حق التحكيم بين الأطراف المشاركة. إن المستثمر بغض النظر عن جنسيته يتمتع بجميع المزايا والتسهيلات والضمانات ويخضع للالتزامات الواردة في هذا القانون وللمستثمر العراقي والأجنبي لإغراض مشاريع الإسكان حق الاحتفاظ بالأرض بمقابل يحدده بينه وبين مالك الأرض دون المضاربة بالأرض وفق ضوابط تضعها الهيئة الوطنية للاستثمار وبموافقة مجلس الوزراء وتسهل الهيئة تخصيص الأراضي اللازمة للمشاريع الإسكانية وتملك الوحدات السكنية للعراقيين بعد إكمال المشروع وان تعديل هذا لا يترتب عليه بأثر رجعي يمس الضمانات والإعفاءات والحقوق المقررة بموجبه .
- إن الفصل الرابع وضع التزامات المستثمر ووضع الفصل الخامس الإعفاءات التي يتمتع بها المشروع والتي تمتد إلى (15) سنة.
- بنيت المادة (22) بأنه يتمتع المستثمر الأجنبي بمزايا إضافية وفقاً لاتفاقيات دولية بين العراق ودولته أو اتفاقيات دول متعددة الأطراف كان العراق قد انضم إليها.
- بنيت المادة (32) سريان أحكام هذا القانون على مشاريع القطاعين المختلط والخاص القائمة والعملية ويطلب من إدارتها وموافقة الهيئة من دون اثر رجعي.
- إن النواحي التطبيقية لهذا القانون مدعومة وعلى أثرها فقد تم تشكيل:
 - أ. الهيئة الوطنية للاستثمار
 - ب. هيئات فرعية في المجالس المحلية للمحافظات.
 - ت. اعتماد مبدأ النافذة الواحدة في انجاز معاملات المستثمرين.

آليات وتعديلات لتفعيل قانون الاستثمار (هيئة الاستثمار)

هنالك آليات وتعديلات لتفعيل ما نص عليه قانون الاستثمار المرقم (13) لسنة 2006 و2 لسنة 2010 وما تقدم من امتيازات للمستثمرين الأجانب ومن الإجراءات التي ينبغي على هيئة الاستثمار تبنيتها ومنها التشكيلة الإدارية وهذا يتطلب تحديد مواصفات العاملين بالهيئة ومن الأمور والإجراءات والتعديلات التي أجريت التي ينبغي الشروع بها:-

التعديلات التي تخص مضمون الاستثمار بقانون الاستثمار 13 لسنة 2006

• تعديل البندين (أولاً) و(ثانياً) من هذه المادة بموجب المادة (1) من قانون التعديل الأول لقانون الاستثمار رقم (13) لسنة 2006، رقمه 2 لسنة 2010، وأصبحت على الشكل الآتي: منها أولاً وخامساً فيما يخص بمضمون الاستثمار

أولاً: تشكل في الأقاليم والمحافظات غير المنتظمة في إقليم هيئات استثمار تتمتع بالشخصية المعنوية ويمثلها رئيسها أو من يخوله، وتمول من موازنة الإقليم أو المحافظة ولها صلاحيات منح إجازات الاستثمار، والتخطيط الاستثماري، وتشجيع الاستثمار، ولها فتح فروع في المناطق الخاضعة لها بالتنسيق مع الهيئة الوطنية للاستثمار لضمان حسن تطبيق القانون.

5. يُعين الإقليم والمحافظة غير المنتظمة في إقليم بناء على اقتراح من رئيس الهيئة ثلاثة أشخاص من القطاع الخاص ومن ذوي الخبرة والاختصاص وحائزين على شهادة جامعية أولية في الأقل، وغير محكوم عليهم بجناية أو جنحة مخلة بالشرف أو أ شهروا إفلاسهم، أعضاء في مجلس الإدارة لمدة (3) ثلاث سنوات وتحدد مكافاتهم وفقاً للنظام الداخلي للهيئة.

ثالثاً: تحدد مجالس الأقاليم والمحافظات التي لم تنتظم في إقليم آلية تشكيل هيئة الإقليم والمحافظة وإقالة عضو الهيئة في حالة عدم التزامه بمعايير ولوائح الهيئة.

رابعاً: تنسق هيئات الأقاليم والمحافظات عملها مع الهيئة الوطنية للاستثمار وتنسق وتتشاور مع الحكومات المحلية فيما يتعلق بالخطط والتسهيلات الاستثمارية.

خامساً: تقوم هيئات الأقاليم والمحافظات بوضع خططها الاستثمارية بما لا يتعارض والسياسة

الاستثمارية الاتحادية وتقوم بإعداد قوائم بفرص الاستثمار في المناطق الخاضعة لها مع معلومات أولية عن هذه المشاريع وتوفيرها للراغبين في الاستثمار .

الغيت المادة 10 بموجب المادة (2) من قانون التعديل الاول لقانون الاستثمار رقم (13) لسنة

2006، رقمه 2 لسنة 2010، واستبدلت بالنص الاتي

أولاً : يتمتع المُستثمر العراقي أو الأجنبي بجميع المزايا والتسهيلات والضمانات ويخضع للالتزامات المنصوص عليها في هذا القانون

ثانياً

أ- للمستثمر العراقي أو الأجنبي حق تملك الأراضي والعقارات العائدة للدولة ببديل تحدد أسس احتسابه وفق نظام خاص وله حق تملك الأراضي والعقارات العائدة للقطاعين المختلط والخاص لغرض إقامة مشاريع الإسكان حصراً

ب- توضع إشارة عدم تصرف على سند الملكية إلى حين تنفيذ المستثمر الأجنبي التزاماته وبتأييد من هيئة الاستثمار المانحة للإجازة ج- يلتزم المستثمر العراقي أو الأجنبي بالعرض الذي ملكت من أجله الأرض أو العقار وبعدم المضاربة يهما

د- في حالة إخفاق المُستثمر العراقي أو الأجنبي الذي تملك أرضاً أو عقاراً بموجب هذا القانون , في تنفيذ التزاماته ضمن المدة المُحددة في الاتفاق المُبرم مع هيئة الاستثمار المانحة للإجازة تتولى دائرة التسجيل العقاري وبناء على طلب من الهيئة المذكورة , إلغاء التسجيل وإعادة الأرض أو العقار إلى مالكيها السابق مقابل إعادة بدل البيع إليه

هـ- يلتزم المُستثمر العراقي أو الأجنبي بتشييد الوحدات السكنية خلال الفترة المحددة في الاتفاق وبيعها أو إيجارها إلى المواطنين وفقاً لتعليمات تصدر لهذا الغرض . وللمستثمر العراقي أو الأجنبي أن يتصرف ببقية أجزاء المشروع الإسكاني طيلة فترة الإجازة وفق شروط الاتفاق المُبرم معه .

ثالثاً

أ- للمستثمر العراقي أو الأجنبي حق استئجار الأراضي والعقارات من الدولة أو من القطاعين الخاص والمُختلط لغرض إقامة المشاريع الاستثمارية عليها لمدة لا تزيد على مدة الإجازة والتي لا تزيد مدتها عن (50) خمسين سنة قابلة للتجديد بعد مراعاة طبيعة المشروع والجدوى الاقتصادية منه ب- لهيئة الاستثمار المانحة للإجازة الاتفاق مع المستثمر العراقي أو الأجنبي على عودة المشروع إلى الدولة أو الإقليم أو المحافظة غير المنتظمة في إقليم بعد انتهاء مدة الإجازة وبالشروط الواردة في الاتفاق المُبرم معه

ج- للمستثمر العراقي أو الأجنبي أن ينقل ملكية المشروع الاستثماري كلاً أو جزءاً خلال مدة الإجازة إلى أي مستثمر عراقي أو أجنبي آخر , على أن يواصل المستثمر الجديد العمل في المشروع في الاختصاص ذاته أو في اختصاص آخر بعد موافقة الهيئة المانحة للإجازة , ويحل المستثمر الجديد محل المستثمر السابق في الحقوق والالتزامات المترتبة عليه بموجب هذا القانون وأحكام الاتفاق المُبرم مع المستثمر المذكور . في حالة نقل المستثمر العراقي أو الأجنبي لملكية المشروع خلال مدة تمتعه بالمزايا والتسهيلات والضمانات الممنوحة له . فأن المستثمر الجديد يستمر بالتمتع بها حتى انقضاء تلك المدة

د- للهيئة المانحة للإجازة الاتفاق مع المستثمر العراقي أو الأجنبي على بقاء المشروع الاستثماري ملكاً للمستثمر أرضاً وبناءً أو بناءً حسب ما إذا كان المشروع إسكانياً أو غير إسكاني على التوالي والتعاقب بعد انتهاء فترة الإجازة دون التمتع بالمزايا والتسهيلات والضمانات الواردة في هذا القانون

رابعاً

أ- تستثنى الإجراءات الخاصة بإيجار عقارات الدولة للمستثمر العراقي أو الأجنبي لأغراض إقامة المشاريع الاستثمارية بموجب هذا القانون من أحكام قانون بيع وإيجار أموال الدولة رقم (32) لسنة 1986 أو أي قانون آخر يحل محله ويتم تحديد أسس احتساب بدل الإيجار وفق نظام يصدر لهذا الغرض

ب- تستثنى الإجراءات الخاصة ببيع عقارات الدولة للمستثمر العراقي أو الأجنبي لأغراض إقامة مشاريع الإسكان بموجب هذه المادة من أحكام قانون بيع وإيجار أموال الدولة رقم (32) لسنة 1986 أو أي قانون آخر يحل محله

ألغيت الفقرة (أ) من البند (ثانياً) بموجب المادة (3) من قانون التعديل الاول لقانون الاستثمار رقم (13) لسنة 2006، رقمه 2 لسنة 2010، واستبدلت بالنص الآتي:
يتمتع المستثمر بالمزايا الآتية :

أولاً : أخراج رأس المال الذي ادخله إلى العراق وعوائده وفق أحكام هذا القانون وتعليمات البنك المركزي العراقي وبعملة قابلة للتحويل بعد تسديد التزاماته وديونه كافة للحكومة العراقية وسائر الجهات الأخرى

ثانياً : يحق للمستثمر الاجنبي

أ- التداول في سوق العراق للأوراق المالية بالأسهم والسندات المدرجة فيه واكتساب العضوية في الشركات المساهمة الخاصة والمختلطة , ولا يمنع من ذلك وجود عقارات ضمن موجودات الشركات المذكورة

ب – تكوين المحافظ الاستثمارية في الأسهم والسندات

ثالثاً : استئجار الأراضي اللازمة للمشروع أو المساطحة التي يكون فيها المشروع الاستثماري قائماً على إن لا تزيد على (50) خمسين سنة قابلة للتجديد بموافقة الهيئة وان تراعى في تحديد المدة طبيعة المشروع وجدواه للاقتصاد الوطني

رابعاً : التامين على المشروع الاستثماري لدى إي شركة تامين وطنية أو أجنبية يعتبرها ملائمة .

خامساً فتح حسابات بالعملة العراقية أو الأجنبية أو كليهما لدى احد المصارف في العراق أو خارجه عن المشروع المجاز

الغي البند (رابعاً) من هذه المادة بموجب المادة (4) من قانون التعديل الأول لقانون الاستثمار رقم (13) لسنة 2006، رقمه 2 لسنة 2010، واستبدل بالنص الآتي:

أولاً : للهيئة إصدار إجازة التأسيس من خلال إنشاء نافذة واحدة في الإقليم أو المحافظة غير المنتظمة في إقليم تضم مندوبين مخولين من الوزارات والجهات ذات العلاقة وتقوم الهيئة بمنح إجازة تأسيس المشروع والحصول على الموافقات من الجهات الأخرى وفقاً للقانون .
ثانياً : للهيئة أن تساعد المستثمر في الحصول على إجازة التأسيس من خلال توليها مفاتيح الجهات المختصة واستطلاع آراء تلك الجهات في شأن إصدار إجازة التأسيس وعلى تلك الجهات إصدار قرارها بالموافقة أو الرفض أو طلب التعديل خلال (15) خمسة عشر يوماً من تاريخ تبليغها ، ويعد عدم الرد من الجهة المطلوب منها الرأي موافقة وفي حالة الرفض يجب إن يكون الرفض مسبباً .
ثالثاً : في حالة الخلاف بين قرار الهيئة الوطنية للاستثمار والجهة الأخرى ذات العلاقة في منح إجازة تأسيس غير هيئات الإقليم يرفع الخلاف إلى رئيس الوزراء للبت فيه .
رابعاً

أ- عند رفض طلب التأسيس فلصاحبه أن يطلب إعادة النظر فيه من رئيس هيئة الإقليم أو المحافظة غير المنتظمة في إقليم خلال (15) خمسة عشر يوماً من تاريخ تبليغه بقرار الرفض وعلى رئيس الهيئة المعنية البت في الطلب خلال (7) أيام من تاريخ تسجيله في مكتبه .
ب- لصاحب الطلب الاعتراض لدى الهيئة الوطنية للاستثمار خلال (15) خمسة عشر يوماً من تاريخ صدور قرار الرفض وعلى الهيئة البت في الاعتراض خلال (15) خمسة عشر يوماً من تاريخ تسجيله في مكتب رئيس الهيئة الاستثمارية

ج- إذا رفضت الهيئة الوطنية للاستثمار طلب التأسيس المقدم إليها فلصاحبه أن يطلب من الهيئة إعادة النظر فيه خلال (15) خمسة عشر يوماً من تاريخ تبليغه بقرار الرفض , وعلى الهيئة أن تبت في

الطلب خلال (7) سبعة أيام من تاريخ تسجيله في مكتب رئيس الهيئة , ويكون قرارها قابلاً للاعتراض عليه لدى مجلس الوزراء خلال (15) خمسة عشر يوماً من تاريخ التبليغ به .

قانون التعديل الأول لقانون الاستثمار رقم (13) أضيفت هذه المادة بموجب المادة (5) من لسنة 2006، رقمه 2 لسنة 2010

تُلتزم وزارات المالية والبلديات والأشغال العامة وأمانة بغداد والبلديات في المحافظات والهيئات والدوائر غير المرتبطة بوزارة توفير الأراضي والعقارات الصالحة لإقامة المشاريع الاستثمارية وإعلام الهيئة الوطنية بأرقامها ومساحاتها وعائديتها وجنسها واستخداماتها وتتولى الهيئة الوطنية تخصيصها إلى المستثمرين العراقيين أو الأجانب وفق نظام تقترحه الهيئة الوطنية وبموافقة مجلس الوزراء

قانون التعديل الأول لقانون أضيفت الفقرة (ب) إلى هذه المادة بموجب المادة (6) من ، وأصبحت على الشكل الآتي: الاستثمار رقم (13) لسنة 2006، رقمه 2 لسنة 2010

أ_ تسري أحكام هذا القانون على مشاريع القطاع المختلط والقطاع الخاص القائمة والعملية وبطلب من إدارتها وموافقة الهيئة دون أثر رجعي .
ب_ تشمل مشاريع القطاع العام المتعاقد على تأهيلها أو تشغيلها مع القطاع الخاص والمختلط بكافة المزايا والتسهيلات والضمانات الواردة في القانون ويسري ذلك على المشاريع التي تم التعاقد عليها قبل نفاذ هذا القانون على أن لا يترتب على ذلك , الإعفاء من أية رسوم أو ضرائب مستحقة عليها قبل نفاذ هذا القانون .

تُضاف فقرة جديدة إلى نص المادة (32) لتصبح المادة بفقرتين (أ) و (ب) وتقرأ كالآتي :
أ_ تسري أحكام هذا القانون على مشاريع القطاع المختلط والقطاع الخاص القائمة والعملية وبطلب من إدارتها وموافقة الهيئة دون أثر رجعي .
ب_ تشمل مشاريع القطاع العام المتعاقد على تأهيلها أو تشغيلها مع القطاع الخاص والمختلط بكافة المزايا والتسهيلات والضمانات الواردة في القانون ويسري ذلك على المشاريع التي تم التعاقد عليها قبل نفاذ هذا القانون على أن لا يترتب على ذلك , الإعفاء من أية رسوم أو ضرائب مستحقة عليها قبل نفاذ هذا القانون .

● رسم معالم خارطة طريق استثمارية تتضمن تفاصيل الإجراءات الاستثمارية ويمكن إن يتحقق ذلك من خلال ورش عمل تتجمع فيها تجمع قيادات القطاع الخاص و المسؤولين الحكوميين والمعنيين بالاستثمار والاستفادة من إجراءات الدول الأخرى ومن التقارير التي أعدتها مؤسسة ازدهار وغيرها لتحديد خارطة استثمارية إستراتيجية وطنية ((وأدناه في الملحق للبحث يبين خارطة طريق لفرص استثمارية للمحافظات العراق))

● العمل على تبسيط إجراءات الدولة لرجال الأعمال والإقامة وشروط تأسيس المشاريع واستخدام الأرض ذلك خلال العمل مع المسؤولين في المرافق المختلفة.

● العمل على دعم هيئات الاستثمار في الأقاليم والمحافظات وذلك من خلال توفير المعلومات للهيئات الإقليمية وإيجاد الآلية التي تزيد من سرعة التعامل مع الوزارات والدوائر المختلفة.

● العمل على تأسيس ((النافذة الواحدة)) التي من شأنها تحديد المتطلبات التي يجب إن يقدمها المستثمر (من جهة) وتعد الهيئة (من جهة أخرى) بالتعامل مع طلب المستثمر (والاتصال بالدوائر الحكومية) ضمن فترة قياسية محددة, إن تفعيل ذلك يستلزم العمل مع الوزارات لتسهيل الإجراءات وتنسيب ممثلين لتلك الوزارات في الهيئة ووضع إطار عمل يمثل الأتمتة الصناعية) بما يضمن كفاءة ونوعية الأداء ضمن) وبما يضمن عدم تردد المستثمر على الهيئة أو عدم توقف بأكثر من محطة واحدة.

● العمل على ترويج الاستثمار خارجيا وداخليا ويمثل تشجيع الاستثمار في المرافق ذات الأهمية الوطنية ويتحقق ذلك من خلال إقامة الموقع الالكتروني بالهيئة وخدماتها وعلى إن يكون الموقع وسيلة للمراسلة وتبادل المعلومات.

● العمل على خلق البيئة التنافسية من خلال الاستمرار بمراجعة القوانين المعيقة لجذب المستثمرين وجعل العراق منافسا لأي دولة مثل الإمارات وماليزيا أو سنغافورة .

● بناء القدرات الفنية لهيئات الاستثمار بالاستفادة من الخبرات الأجنبية المتوفرة للعراق وبالأستفادة من تجارب أخرى مثل المغرب –مصر-لبنان-الأردن-تركيا-ماليزيا...الخ.

● البحث في السبل التي من شأنها الإسراع في استجابة المصارف وشركات التأمين لمتطلبات الاستثمار وهذا ما يتطلب التعامل المباشر مع شركات ومصارف كلا من القطاعين الخاص والعام .

- بسبب الوضع الأمني وضعف البنى التحتية هناك ضرورة لتأسيس المناطق الصناعية والاقتصادية(الأمنة) وإعطائها الأولوية وهذا يتطلب العمل مع الأجهزة الفنية للدولة على تهيئة (على الأقل) ثلاث مواقع في الجنوب والوسط والشمال وتزويدها بالمستلزمات الخدمية الأساسية (الماء- كهرباء-والطرق)
- إعداد دراسات بمتطلبات القوى العاملة والمؤهلة والضرورية لمشاريع الاستثمار المرتقبة إن وجود كفاءات فنية سوف يغري كثير من المؤسسات الدولية لاستثمار للعمل في داخل العراق.

ABAHE



الفصل الثاني

(المبحث الأول)

سبل تحسين مناخ الاستثمار في العراق وإصلاحه للنمو وتشجيع قيام المشاريع الاستثمارية بهدف تسريع التنمية وخلق فرص عمل جديدة في سوق العمل.

سبل تحسين مناخ الاستثمار في العراق وإصلاحه للنمو

يواجه التوجه الحالي للسياسة الاقتصادية في العراق الهادف إلى التحسين البيئة الاستثمارية وجذب الاستثمار الأجنبي والعربي للبلد صعوبات عديدة في مقدمتها الحاجة الماسة إلى تحسين الوضع الأمني وتحسين مناخ الاستثمار وبقدر تعلق الأمر بتحسين مناخ الاستثمار فان نجاح إي دولة في تحقيق هذا الهدف يتطلب توفير عدد من العوامل بعضها ملموس كالبنية التحتية من المطارات والموانئ والطرق ومصادر الطاقة والمياه ووسائل الاتصال والبعض الآخر غير ملموس كالمؤسسات والنظم والسياسات والتشريعات كما يتجاوز مفهوم مناخ الاستثمار النواحي الإحصائية كالوفرة للموارد المالية والبشرية ليمتد البحث في النواحي الديناميكية كمستوى المهارات والكفاءات التكتيكية والتنظيمية السائدة في الموقع المعني فضلا عن مستوى البحث والتطوير ومدى كفاءة النظام المحاسبي والإداري والقضائي. فقرار الاستثمار في إي بلد ليس قرارا خاصا بمسألة بدء الاستثمار من عدمه لكون المستثمر يتخذ قرارا مختلفا ويقوم بإجراءات نظامية تترتب عليها التزامات وحقوق له مع آخرين وعليه فالقرار الاستثماري يرتبط مدى حاجة وجود نظام محاسبي وأداري شفاف ومنظومة قضائية فعالة كما يرتبط بمستوى الكفاءة الحدية لرأس المال التي تقاس بنسبة الإيرادات المتوقع تحقيقها في المستقبل إلى تكاليف الاستثمار الحالية لذا فهو قرار مرتبط بالمستقبل بقدر ارتباطه بالحاضر والتالي لا بد إن يؤمن المستثمر وجود استقرار سعري ومن ثم استقرار في قيمة النقود إلى

جانب الاستقرار في النظام الضريبي كما انه بحاجة إلى سوق مالية حديثة تتيح له فرصة الحصول على الموارد المالية حينما يحتاج كما تسمح له بالخروج من السوق عندما تقتضي بالمصلحة العامة.

والشرط الأول لتوفر المناخ الاستثماري هو الاستقرار السياسي والأمني وعلاوة على ذلك يحمل مفهوم الاستثمار معنى نسبي للمقارنة بين ظروف بلد وبين الظروف الموجودة في بلاد أخرى. فالعالم أصبح عالم مفتوحا والمستثمر أينما كان ليس مضطرا إلى الاستثمار في مكان محدد وإنما إمامه العالم بأكمله للاختيار ولذلك فقد يكون هناك بلد جاذب الاستثمار في وقت محدد فإذا به يتغير بعد فترة لان البلاد الأخرى المنافسة تقدم وضعاً أحسن كذلك سرعة التقدم التكنولوجي وما ارتبط به من تطور في الأوضاع الاقتصادية تستدعي بدورها تطويراً مقابلاً في البيئة الإدارية المناسبة للاستثمار والتعريف أعلاه جاء حسب تقرير التنمية في العالم 2005 عن البنك الدولي .

مناخ الاستثمار

مناخ الاستثمار انه مجموعة العوامل الخاصة بموقع محدد التي تحدد شكل الفرص والحوافز التي تتيح للشركات الاستثمارية العمل بطريقة منتجة ويرى إن السياسات وسلوك الإدارة الحكومية وبخاصة قضية الفساد والمصادقية تمارس تأثيراً قويا على مناخ الاستثمار من خلال تأثيرها على التكاليف والمخاطر والعوائق المفروضة على المنافسة . لان القرار الاستثماري مدفوع بالسعي لتحقيق الربحية وتتأثر الربحية بالتكاليف والمخاطر والعوائق إمام المنافسة وبدرجة توفر الأمن والاستقرار . وبخاصة امن وحقوق الملكية , ودرجة التقييد باللوائح التنظيمية وبينت البحوث التطبيقية إن غاية الشركات المتعددة الجنسية تعطي لعنصر الاستقرار الأمني في الدول المضيفة أهمية كبيرة عند تقديرها لحجم المخاطر المترتبة على الاستثمار وبناء على ما تقدم يتضح إن مناخ الاستثمار مفهوم واسع ومركب ينطوي على عدد من الإبعاد القانونية والاقتصادية والسياسية تشمل مجموعة من التشريعات والقوانين إلى جانب السياسات الاقتصادية والمؤسسات والخصائص الهيكلية المحلية والاقتصادية والسياسية و الاجتماعية التي تؤثر في ثقة المستثمر وإقناعه بتوجيه استثماره إلى بلد دون الأخر. ولتحسين مناخ الاستثمار وجذب الاستثمار الأجنبي للمشاركة في عملية إعادة أعمار العراق يجب إن تتوصل جهود الحكومة لرفع درجة الاستقرار الأمني والسياسي والاقتصادي وتعمل على

تحسين موقع العراق في المؤشرات الدولية الخاصة بتحديد درجة المخاطرة في عملية الاستثمار ومن أهم المؤشرات المركبة للمخاطر .

1. **مؤشر المخاطر السياسية :-** ويشكل نسبة 50% من المؤشر المركب والحد الأقصى لمجموع النقاط هو 100 نقطة, تشمل على كل مؤشر درجة استقرار الحكومة الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية , ومؤشر خريطة الاستثمار ومؤشر وجود نزاعات داخلية وجود نزاعات خارجية , ومؤشر الفساد ودور الجيش في السياسة , ومؤشر علاقة الدين في السياسة , ومؤشر النظام ومؤشر الاضطرابات العرقية , ومؤشر مصداقية الممارسات الديمقراطية , ومؤشر نوعية البيروقراطية.
 2. **مؤشر تقويم المخاطر المالية** ويشكل 25% من المؤشر المركب والحد الأقصى لمجموع النقاط هو 50 نقطة ويضم كل مؤشر نسبة الدين الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي , نسبة خدمة الدين الخارجي إلى إجمالي صادرات السلع والخدمات , نسبة ميزان الحساب الجاري إلى إجمالي صادرات السلع والخدمات , درجة استقرار سعر الصرف .
 3. **مؤشر تقويم المخاطر الاقتصادية** , ويشكل نسبة 25% من المؤشر المركب والحد الأقصى لمجموع النقاط معدل دخل الفرد 'معدل النمو الاقتصادي الحقيقي' معدل التضخم 'نسبة العجز / فائض الميزانية الحكومية إلى الناتج المحلي الإجمالي' نسبة وضع ميزان الحساب الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي.
- ولابد إن نؤكد على أهمية اتخاذ الإجراءات الكفيلة بتحسين هذه المؤشرات لضمان رفع مستوى الاستثمار بنوعية المحلي و الأجنبي كونه السبيل الوحيد لدعم الاقتصاد الوطني وتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة , بما ينسجم والمصالح الوطنية العليا , ويخدم في النهاية هدف الاستقرار السياسي والاجتماعي والأمني الاقتصادي المنشود.

إصلاح المناخ الاستثماري للنمو وزيادة فرص العمل

لاحظ عدد من دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وبمشاركة الدول العربية ومن ضمنها العراق الحاجة الملحة لإدخال إصلاحات على المناخ الاستثماري والاقتصادي للمنطقة والتي تواجه منافسة من الأقاليم الأخرى بالإضافة إلى ضغط القوى العاملة الشابة متزايد وذلك من أجل زيادة مشاركة القطاع الخاص في اقتصاد المنطقة. وقد تزايد الزخم من أجل التغيير من قبل الحكومات منذ نهاية

القرن الماضي حيث سعت حكومات المنطقة إلى خفض معدلات البطالة والتخفيف من دور الدولة في النشاط الاقتصادي الأمر الذي أدى إلى تزايد معدلات الاستثمار من سنة إلى أخرى وقد قامت دول مجلس التعاون الخليجي بالاستثمار في المشاريع ذات الصلة بالبنية التحتية في المنطقة كما إن هناك إدراك متزايد حول الفرص المحتملة للاستثمار في القطاعات المبتكرة وأكد كل ذلك على الحاجة إلى إيجاد خطة عمل مشتركة للاستمرار في تطوير مناخ الأعمال وتحسين صورة المنطقة وخصوصا العراق كواجهة جاذبة للاستثمار في العراق. غير أن العراق واصل وبجهود واسعة لتحسين المناخ الاستثماري من خلال إصلاح السياسات الاقتصادية والتعاون والاشتراك في عدة برامج لغرض الاستفادة من الخبرات حيث شارك في عدة مؤتمرات وبرامج من ضمنها برنامج الاستثمار للشرق الأوسط وشمال أفريقيا (منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية) وسوف نتطرق وبصورة مختصرة عن هذا البرنامج لاحقا.

بعض تجارب دول العالم ومنها برنامج الاستثمار للشرق الأوسط

وشمال إفريقيا /الاستجابة إلى التحديات الإقليمية والفرص

تم تأسيس برنامج الاستثمار للشرق الأوسط وشمال إفريقيا في عام 2004 بناء على طلب دول المنطقة وذلك لإسداء النصائح حول كيفية تحسين المناخ الاستثماري وذلك بعد ظهور الحاجة الملحة لتنفيذ الإصلاحات الاقتصادية التشريعية لزيادة مشاركة القطاع الخاص في الاقتصاديات. أن برنامج الاستثمار للشرق الأوسط وشمال إفريقيا هو جزء من برنامج الحاكمية الجيدة والاستثمار من أجل التنمية التابع لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية حيث شارك العراق بعدة اجتماعات له وكما موضح في الشكل أدناه حول آليات هذا البرنامج



التحسين

- لاستخدام الجيد لعوائد الموارد الطبيعية من اجل زيادة التنوع الاقتصادي .
- زيادة الاستثمارات بين الدول العربية وتحسن الأداء الاقتصادي الكلي لبعض الدول المنتجة للبتروول
- تحسن في التحرر الاقتصادي وتبسيط الإجراءات الإدارية
- زيادة التنافسية من خلال إصلاح القطاع المالي
- استقرار نسبة نمو الاستثمار على 5% منذ عام 2004

التحديات

- نسبة الاستثمار الخاص من الناتج المحلي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا لأتزيد عن نسبة 14% وهي نسبة متدنية عن شرق آسيا وباقي المناطق النامية
- أدنى رأس مال لبدء عمل خاص في المنطقة يقارب خمسة أضعاف المتوسط العالمي.
- ينظر إلى المنطقة على أنها منطقة استثمار ذات مجازفة عالية
- إن البطالة بين صفوف المرأة والشباب عالية.

الإصلاح

- من الممكن زيادة تدفق الاستثمار إلى المنطقة بين 5-6 إضعافها اليوم
 - حتى لو تم انجاز نصف هذا الطموح فان نسبة النمو ستزداد بين 1-4% سنويا
- إن هذا البرنامج يقوم بالعمل على المواضيع التالية
- شفافية الأعمال-نظم الضرائب-قدرة الترويج والاستثمار- التخاصية و الحاكمة المؤسسية – تطور القطاع المالي – التنوع الاقتصادي

أجندة إصلاح المناخ الاستثماري

قامت العديد من دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ومن ضمنها العراق المشاركة ببرنامج الاستثمار بتطوير أجندات إصلاح المناخ الاستثماري لدولها خلال عامي 2005-2006 حيث تحتوي هذه الأجندات على معايير ونقاط مقترحة قابلة للقياس وتحدد اطر زمنية للتطبيق تسعى هذه الأجندات لتزيد دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بهيكل يركز الإصلاحات والتشريعات المعنية بالاستثمار على مواضيع أساسية من خلال وضع خطة عمل للتطبيق ومتابعة التنفيذ.

حيث تم عقد ورشة عمل أجندة إصلاح المناخ الاستثماري لترسيخ وتطوير النقاط التي يتم الاتفاق عليها كنقاط تحدي توافق الحكومات على ضرورة معالجتها ويتم ذلك بالتوفيق مع الجهات الرسمية والقطاع الخاص تعتبر هذا الورش ذات أهمية خاصة في البرنامج لما في ذلك من فائدة من حيث إمكانية تبادل الممارسات والمعلومات في هذه التجمعات بالإضافة إلى استخدامها كفرصة للتباحث وإظهار مدى التقدم الذي أحرزته كل دولة في أجندتها والاتفاق على خطوات موضوعية ومهمة مثلا مصر قامت بخصخصة البنوك المملوكة للدولة والمغرب تخفيض الحواجز على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر والأردن تأسيس مجموعة مبادئ الحاكمة المؤسسية. وبالإضافة إلى الأدوات والأطر التي طورها البرنامج فان لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية أدوات واطر تشكيل موارد مهمة من حيث الممارسات الفضلى والتي تم بنائها من خبرات الدول الأعضاء في الأمثلة على هذه الأدوات ما يلي:-

- الأطر التشريعية
- أداة المعاملة الوطنية
- اطر المشاريع المتعددة الجنسية

- دليل الترويج الاستثماري لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا
- قائمة الحوافز الاستثمارية
- مكافحة رشوة المسؤولين الأجانب في اطر الصفقات الدولية
- الهيكل الضريبي المثالي.
- مبادئ الحاكمية المؤسسية
- حاكمية المشاريع المملوكة للدولة.

أن نسبة استعمال هذه الأدوات محليا قد تزايدت في المنطقة حيث قامت مصر مؤخرا باستخدام مبادئ الحاكمية المؤسسية المشاريع المملوكة للدولة لتطوير نموذج خاص بها. حيث قام البرنامج في عامه الأول على التركيز على سير خطط الإصلاح التي تم تطويرها مع الدول المشاركة من دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا إلى رسم التوصيات لرفعها للمشروعين على المستوى الإقليمي. تم العمل على تطبيق وتحديد نقاط عمل لكل دولة مشاركة ومتابعة تطبيقها في عامي 2005-2006 خلصت المرحلة الأولى من البرنامج إلى إعلان وزاري نتج عن الاجتماع الوزاري في مرحلتين الأولى الإعلان الوزاري الممارسات الفضلى المشتركة ووضع طرق معينة لتنفيذ المبادئ المتفق عليها والمرحلة الثانية الإعلان في الاجتماعات الإقليمية وفي الأعمال التي تقدم على المستوى المحلي لكل دولة معينة يعمل هذا البرنامج مع المجتمع الدولي لدعم الدول المشاركة لانجاز القدر الممكن من المشاريع ذات الصلة بتحسين المناخ الاستثماري في كل الدول العربية ومن ضمنها العراق وذلك لتحسين صور المنطقة في العالم كمنطقة لجذب الاستثمار والشكل أدناه يوضح التركيز الإقليمي والمحلي .

تقوم هذه الخارطة الإقليمية موضحة بإظهار نشاطات وإعمال البرنامج من خلال بعض الأمثلة.

- العراق: تطور أجندة إصلاح المناخ الاستثماري وتقديم توصيات لقانون الاستثمار الجديد.
 - المغرب: ورشة عمل أجندة إصلاح المناخ الاستثماري في نوفمبر 2006
 - البحرين : ورشة عمل أجندة إصلاح المناخ الاستثماري في ابريل 2006
- وهناك العديد من الدول المشاركة في هذا البرنامج منها الجزائر-مصر-جيبوتي-الأردن-لبنان-ليبيا-عمان-فلسطين-قطر-السعودية-سوريا-تونس-الامارات-اليمن.

الفصل الثاني (المبحث الثاني)

التشجيع والترويج لقيام مشاريع استثمارية ناجحة وفق سياسة ترويجية مرسومة ومستلزمات ضمان نجاح عملية الترويج للفرص الاستثمارية وجذب الاستثمار في العراق

من المهم التأكيد على الاهتمام الكبير بعملية الترويج للاستثمار بصورة عامة و للفرص الاستثمارية التي يتقرر الإعلان عنها لأنها المفتاح للنجاح في اطلاق و جذب و أقناع اكبر عدد نوعي من الشركات و المؤسسات الاستثمارية و بيوت المال الرصينة و المقنطرة و الجادة للاستثمار في العراق ولضمان الاهتمام و التجاوب من قبل تلك الشركات و التدقيق و التحقق المتبادل للكفاءة و المقدرة.

ومن متطلبات المرحلة الأولية لوضع إستراتيجية الترويج للاستثمار في العراق 1. وضع قائمة تفصيلية بالأهداف التنموية الاقتصادية للبلد ضمن الخطط و الرؤيا البعيدة المدى موزعة على ما يتم التخطيط لتنفيذه و تمويله من مشاريع من قبل الأجهزة و المؤسسات الحكومية ثم ليتسنى بعدئذ وضع قائمة بالأهداف و المشاريع المتوخاة من جذب و أشراك الاستثمار الأجنبي المباشر لتنفيذها, سواء للمشاريع الجديدة أو للمشاركة في تأهيل و إدارة المشاريع القائمة, والمستندة إلى هذه الأهداف القريبة وبعيدة المدى.

2. تشخيص الإمكانيات المتاحة و المطلوبة لتحقيق عملية الجذب للاستثمار المباشر لتنفيذ المشاريع التي تم التخطيط لتنفيذها في عموم العراق من قبل المستثمرين بما في ذلك تحديد خطط لمقدار المبالغ التي يفترض تحقيق جلبها كل عام والتحرك للترويج بموجبه.

3. تحديد أهداف ومهام و خطط جذب الاستثمار للهيئة الوطنية للاستثمار و هيئات الاستثمار في المحافظات و الوزارات المختلفة , للمشاركة و التأهيل , بالاستناد إلى الأهداف المتعلقة بالمطلوب من الاستثمار الأجنبي المباشر ضمن أهداف التنمية الوطنية. أن الترويج له سياسات يتم وضعها لجذب الاستثمار ولا بد ان توفر مستلزمات لنجاح ضمان الاستثمار وماهي التدفقات المالية والتطورات الحاصلة لهذه الاستثمارات الوافدة ويمكن أن نبين مايلي :-

أولاً : السياسات الترويجية

- من المهم مراعاة خلق الانطباع الأولي الايجابي عن جدوى الاستثمار في العراق بصورة مستمرة, ويتم ذلك أثناء عملية الترويج للاستثمار في العراق بصورة عامة و كذلك على التوازي مع عملية التحرك لجذب والترويج لمشاريع محددة
- تسمية فرق متخصصة لعملية الترويج للاستثمار. وضع وتوصيف سياسة وأدوات الترويج الرئيسة لكل رزمة مشاريع بالترابط مع طبيعة تلك المشاريع و مع مستوى و جنسية الشركات والمستثمرين المستهدفين.
- إدامة عملية متابعة و خدمة المستثمر مستلزمات ضمان نجاح عملية الترويج للفرص الاستثمارية وجذب الاستثمار في العراق.
- توفر بيئة استثمارية داعمة مع عوامل المرونة و المعالجة الفورية لجميع الاختناقات والعراقيل التي قد تعيق تدفق و انسيابية تنفيذ المشاريع الاستثمارية.

ويمكن أن نشير إلى عدة معارض ومؤتمرات شارك بها العراق في الخارج والداخل ضمن أهداف السياسات الترويجية لجذب الاستثمار إلى العراق هدفه الأول والأخير هو أعمار العراق ومنها أضخم حشد دولي بهدف إقامة العلاقات مع العراق ويشكل معرض إعادة أعمار العراق 2006 مناسبة هامة لرجال الأعمال من جميع دول العالم وكافة القطاعات لعرض أحدث ما لديهم إمام رجال الأعمال والمسؤولين العراقيين ولتأمين احتياجات مشاريع الأعمار العراقية وإعادة تأهيل القطاعات التنموية والبنية التحتية ونامين المواد والتقنيات للقطاعات الأخرى مثل الإسكان ، البترول والغاز، الرعاية

الصحية، التعليم، تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، إضافة إلى تلبية الاحتياجات الاستهلاكية في البلاد.

وتؤيد المعرض الدولي الثالث لإعادة أعمار العراق 46 هيئة تجارية واقتصادية حكومية وشبه حكومية من 37 دولة تشارك غالبيتها من خلال أجنحة موحدة رسمية ووطنية مما يجعله أضخم معرض في العالم في هذا المجال. ومن الجدير بالذكر التنويه بالاجتماعات التي تجري على هامش المؤتمر بين مجموعات مختارة من الشركات ورجال الأعمال العراقيين وبين الشركات الراغبة في تلبية احتياجات السوق العراقية.

وتشمل هذه الهيئات: وزارة التجارة الأميركية، هيئة التجارة والاستثمار البريطانية، وزارة التجارة الدولية الكندية، الهيئة الفرنسية لتشجيع الاستثمار الدولي، وزارة التجارة والخارجية التركية، وزارة الاقتصاد والعمل الألمانية، اتحاد المهندسين الألماني، هيئة صناعة المعارض في ألمانيا، مجلس تنمية التجارة في هونغ كونغ، اتحاد الغرف التجارية النمساوية، هيئة ترويج الصادرات اليونانية، المجلس التجاري السويدي، هيئة صادرات بروكسل، واتحاد غرف والونيا من بلجيكا، لجنة التجارة الاسترالية، هيئة تنمية التجارة الخارجية البرازيلية (أبكس)، معهد الصادرات والتجارة الاسباني، وزارة التجارة والصناعة والسياحة القبرصية، وكالة ترويج المؤسسات المتوسطة والصغيرة البلغارية، غرفة التجارة والصناعة البلغارية، وزارة الاقتصاد البلغارية، مجلس الأعمال الروسي- العربي، غرفة التجارة والصناعة الروسية، غرفة التجارة والصناعة الرومانية، الغرفة التجارية البولندية، مجلس ترويج الصادرات الهندية، وكالة ترويج الصادرات والاستثمارات الكورية، هيئة تنمية التجارة الخارجية الماليزية، مكتب ترويج الصادرات الباكستاني، الوكالة الوطنية لتنمية الصادرات الإندونيسية، دائرة ترويج الصادرات النرويجية، غرفة التجارة التشيكية العربية، مؤسسة المصدرين التشيكيين، وزارة الصناعة والتجارة التشيكية، الاتحاد الصناعي التشيكي، وزارة التجارة الدولية الإيرانية، الهيئة التجارية الخارجية الإيطالية، الإتحاد الصناعي في توريننتو- ايطاليا، هيئة ترويج وتشجيع الصادرات الهنغارية، هيئة التجارة الخارجية اليابانية، مركز التعاون الياباني للشرق الأوسط، غرفة التجارة في لوكسمبورغ، هيئة تشجيع الصادرات التايوانية، مركز تشجيع الصادرات التونسي، ومركز التجارة التايوانية.

عدة دول تعود بقوة إلى السوق العراقي حيث تجهد الحكومة البرازيلية إلى تعزيز حضورها في السوق العراقي حيث يشكل المعرض خطوة هامة نحو بناء علاقات جديدة بين الشركات والمؤسسات البرازيلية

من جهة ومجتمع الأعمال والمؤسسات العراقية من جهة أخرى. ويستقطب المعرض 33 عارضا برازيليا من مختلف القطاعات. وتعتبر هيئة تنمية التجارة الخارجية البرازيلية (أبكس) المؤسسة الحكومية البرازيلية التي تدعم هذه المشاركة عبر جناح وطني، وتدعم (أبكس) أكثر من 200 مشروع تعاون مع شركات تمثل 52 قطاعاً من الصناعات والخدمات المختلفة. وبالإضافة إلى البرازيل هناك العديد من الدول التي أكدت مشاركتها للمرة الأولى في معرض إعادة أعمار العراق مثل فرنسا ، لوكسمبورغ، تايوان، اليابان، وهونغ كونغ. الأمر الذي أوصل عدد الشركات المشاركة إلى حوالي 1000 شركة من 52 دولة ، وسوف تكون مساحات العرض في أيار 2006 بزيادة بأكثر من 15 % عن معرض 2005 .

ثانياً : مستلزمات ضمان نجاح عملية الترويج للفرص الاستثمارية

وجذب الاستثمار في العراق

- توفر بيئة استثمارية داعمة مع عوامل المرونة و المعالجة الفورية لجميع الاختناقات والعراقيل التي قد تعيق تدفق و انسيابية تنفيذ المشاريع الاستثمارية المتوجه إلى العراق .
- توفر واجهة واحدة فعالة و كفاءة للإجابة الدقيقة الشافية لأية استيضاحات ترد من المستثمرين إضافة إلى تسهيل الإجراءات أمام المستثمرين ابتداء من تنظيم الزيارة للبلد والى المواقع المخصصة للمشاريع وكذلك إلى الزيارة و اللقاءات مع جميع الجهات ذات الصلة بتنفيذ المشروع و المشاريع الاستثمارية
- إتاحة توفير أوسع ما يمكن من قاعدة معلومات دقيقة و تأسيس بنك للمعلومات ليتسنى سرعة وتوحيد الإجابة على الاستفسارات التي سترد لاحقاً.
- توفر المؤسسات المرنة التي من شأنها تسهيل الإجراءات أمام المستثمرين لسهولة و ضمان تنفيذ المشاريع المتفق عليها بالسرعة و الكفاءة المطلوبتين
- أهمية وضوح الرؤية التام لدى الجهات المروجة للاستثمار عن تفاصيل المشاريع المعلنة و جدواها ودراسات السوق المتعلقة بإنتاجها (إنتاجي أو خدمي) ومدى توفر كافة مصادر المدخلان اللازمة لنجاحها

- الانتباه إلى تفادي العموميات في طرح الفرص الاستثمارية بل أن تكون فرصاً مستندة إلى دراسات فنية و اقتصادية تنفذ بالاستعانة بالمتخصصين لإثبات جدية أمام المستثمرين المستهدفين و هو ما سيعزز المصدقية و يزيد من عوامل جذب المستثمرين و أنجاح عملية الترويج لتلك الفرص.
- وضوح الرؤيا لدى الجهات المروجة للاستثمار عن ماهية المطلوب من المستثمر وطريقة الاستثمار لتنفيذ المشروع المقترح .
- إن متابعة و رعاية المستثمرين تعدان من وسائل الترويج والجذب لهم للاستثمار في البلد و في المشروع المعني الذي لا بد أن تكون هناك آلية لتحقيقها على سبيل المثال حث و تشجيع المستثمرين على التجاوب في زيارة الموقع أو المواقع المقترحة لتنفيذ المشروع الاستثماري في البداية , وهذا الأمر عند تحققه سيعكس جدية المستثمر بالوقت نفسه , ثم تقديم جميع التسهيلات و المعلومات و توضيح مدى ايجابية البيئة الاستثمارية للمستثمرين الذين على ضوئها إضافة إلى كافة العوامل الجاذبة الأخرى يمكن أن يتخذوا قرارهم بالاستثمار في العراق .
- تجزئة عملية الإعلان و الترويج و إعطاؤهما الوقت الكافي بموجب توقيتات و آلية مخططة ومعلنة لضمان الشفافية بما من شأنه تسهيل إجراءات عملية الجذب و الترويج و ضمان نجاحها.
- التطوير المستمر لتصميم و هيكلية و محتوى المعلومات المعروضة في الموقع الالكتروني الذي يعكس الرؤية و السياسة و المعلومات والإجراءات و يقدم الإجابات الوافية و الدقيقة مع التحديث المستمر للمعلومات الواردة فيه بما في ذلك تحديد كوادر مقتردة و كفاءة لأدارته و متابعته اليومية و الأشراف عليه.
- ضرورة أن تكون المعلومات المعروضة في الموقع الالكتروني متطابقة مع ما يتوقعه المستثمرون و ذات جاذبية و تخلق الانطباع الايجابي الأولي والإقناع لهم للتفكير الجدي لماذا يجب عليهم الاستثمار في العراق دون غيره من البلدان المنافسة في استقطاب الاستثمار؟
- الاستجابة السريعة و بمستوى غال و متناغم مع التساؤلات التي ترد من المهتمين بالاستثمار في العراق , إضافة إلى متابعة تأكيد الاستلام من قبل المستثمر و فيما إذا كانت تفي بالغرض بل والتأكيد على المستثمر بالاستعداد لتقديم كل ما يدعم التقدم في المشروع قيد الدراسة لتأشير شدة الاهتمام من الجانب العراقي الذي يعتبر بالنتيجة من عوامل الجذب للاستثمار. من المفيد الإشارة هنا بان تكرار حالات الفشل في التناغم الايجابي و السريع مع المستثمرين في أي بلد يؤشر بالمقياس العالمي الحديث

بان ذلك البلد لن يكون ضمن مجموعة البلدان الجاذبة للاستثمار. لا يفوتنا هنا من التذكير بان قلة المعلومات أو التردد أو التأخير في تقديمها تعد من المخاطر التي قد تبعد المستثمر و تجعله يقرر عدم المخاطرة في الاستثمار في البلد ككل .

- الكفاءة العالية لفريق الترويج الذي يجب أن يتكون من جميع الاختصاصات ذات الصلة بالفرص الاستثمارية و بالواقع العملي في البلد ليكون مهياً للإجابة على جميع استفسارات ومتطلبات و استيضاحات المستثمرين.

- الإشارة إلى عضوية العراق في المؤسسات العربية و الدولية ذات الصلة بالاستثمار والدور الداعم لها لعملية الاستثمار في البلد مثل (المؤسسة العربية لضمان الاستثمار IAIGC) و (الرابطة الدولية لهيئات تشجيع الاستثمار (WAIPA) و (مركز ترويج الاستثمار الأجنبي المباشر FDI Promotion Center

- الإشارة إلى عدد ومستوى الاتفاقيات المشتركة بين العراق و الدول الأخرى و ما يمكن أن تنتجه من أسواق عالمية و فرص كامنة إضافية لمنتجات أو خدمات ومشاركة العراق بعدة برامج ومن ضمنها برنامج الاستثمار للشرق الأوسط وشمال أفريقيا.(منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية).

ثالثاً: تطورات تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الدول العربية حسب بيانات (المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات)

ارتفعت تدفقات الاستثمارات الأجنبية الواردة إلى الدول العربية ومن ضمنها العراق في عام 2007-2008 وفقاً للتقرير الاستثماري الدولي 2008 الصادر عن ((مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (انكتاد)) وحسب البيانات التفصيلية بلغ إجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي الواردة إلى الدول العربية ومن ضمنها العراق (21 دولة شملها التقرير) خلال عام 2007 نحو 72.1 مليار دولار مقابل 67.9 مليار دولار أمريكي عام 2006 بزيادة محدودة بلغت نسبتها 6.2% ومن حصة الدول العربية ومن ضمنها السعودية وحلت الإمارات المرتبة الثانية حيث ذهبت معظمها إلى القطاعات الاقتصادية ومن أهمها قطاع البترول وصناعة المنسوجات والصناعات الكيماوية والطبية. وبينما تضاعفت التدفقات الواردة إلى سلطنة عمان. غير أن العراق استطاع إن يجتذب استثمارات محدودة لأسباب جيو سياسية حيث وصلت التدفقات الاستثمارية إلى العراق بنسبة 17% لتبلغ 448 مليون دينار تركّز معظمها في مشاريع النفط والبتروكيماويات والشكل أدناه يوضح مراكز الدول العربية ومركز العراق وقابليتها لجذب الاستثمار.

وعلى الرغم من ذلك فقد واصلت الدول العربية ومن ضمنها العراق وخلال الأعوام القليلة الماضية استكمال التشريعات الخاصة بالاستثمار وتغيير الأطر التنظيمية الداخلية والخارجية الخاصة به وشمل ذلك التطور تطوير التشريعات ذات الصلة بالاستثمار كتعديل القوانين الخاصة بالتملك الأجنبي وتخفيف القيود المفروضة على المستثمرين الأجانب بما يجعل اقتصاديات تلك الدول وبيئتها أكثر تنافسية في ظل التوجه الدولي نحو العولمة. وينسحب هذا الأمر على النظم الخارجية للاستثمار وتدفق رؤوس الأموال حيث قامت الدول العربية بالتوقيع على العديد من الاتفاقيات الثنائية لتشجيع وضمان الاستثمار مع الدول الأجنبية وفيما بينها كما قام العديد من الدول العربية بتوقيع اتفاقيات ثنائية تهدف إلى تفادي الازدواج الضريبي معظمها مع الدول المتقدمة. وضمن هذا الإطار قام العديد من الدول العربية بتوقيع اتفاقيات متعددة الأطراف والانضمام إلى الوكالة الدولية لضمان الاستثمار

(MIGA) والتي تضم عضويتها حوالي 16 دولة عربية هذا فضلا عن الانضمام إلى المنظمات الإقليمية مثل المؤسسة العربية لضمان الاستثمار والمؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات. كما واصلت الدول العربية جهودها الترويجية الرامية إلى تحسين وتطوير قدرات وفاعلية أجهزتها الوطنية المعنية بترويج الاستثمار وذلك بهدف

مواجهة تحديات المنافسة على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة وتم اعتماد أساليب حديثة للترويج للقطاعات الاقتصادية ذات الأولوية. بيد أن ذلك كله لم يكن كافيا لجذب الاستثمارات الأجنبية على الرغم من المغريات المتمثلة في تهيئة الأرضية والمناخ المؤتي لتلك الاستثمارات ولعل الشركات متعددة الجنسيات وقد تكون العوامل الاقتصادية الكلية وأسواق الأوراق المالية في الدول العربية تشكل أبرز المعوقات وبالتالي فإن قدرة الدول العربية على المنافسة لجذب الاستثمارات الأجنبية تبقى متوقفة على عدد من الشروط قد يكون أبرزها تعزيز وتيرة الإصلاح الاقتصادي وتحسين مناخ الاستثمار بكافة جوانبه والجدول أدناه يبين الاستثمارات الوافدة إلى الدول العربية 2008 حيث يبين العراق إن نسبة الاستثمارات الوافدة إلى العراق 2007 بنسبة 0.6% ولسنة 2008 بنسبة 0.58% حيث زادت قيمة الاستثمارات من 448 لسنة 2007 وقيمة الاستثمارات لسنة 2008 الوافدة هي 519 حسب التقرير الصادر من المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات العربية أدناه .

الاستثمارات الأجنبية المباشرة المنفذة والمرخص لها الواحدة وفق الدولة المضيفة 2007-2008

2008		2007		الدولة
النسبة %	القيمة	النسبة %	القيمة	
33.20%	29.625	23.9%	24.318	السعودية
15.35%	13.700	17.9%	13.353	الإمارات
15.35%	13.700	2.8%	2.038	الجزائر
10.64%	9.495	15.6%	11.578	مصر
7.12%	6.350	4.9%	3.640	السودان
3.90%	3.483	6.3%	4.633	المغرب
3.58%	3.127	4.7%	3.486	لبنان
3.51%	3.127	2.8%	2.071	تونس
3.10%	2.765	1.0%	729	ليبيا
2.19%	1.954	2.6%	1.951	الأردن
1.33%	1.187	1.2%	898	سوريا
0.76%	675	0.9%	660	البحرين
0.58%	519	0.6%	448	العراق
0.47%	416	0.4%	322	اليمن
0.12%	103	0.2%	135	موريتانيا
0.06%	56	0.2%	123	الكويت
-	-	0.0	33	جيبوتي
-	-	0.0	21	فلسطين
-	-	0.2%	141	الصومال
-	-	1.5%	1.138	قطر
-	-	3.2%	2.377	سلطنة عمان
100.0%	89.224	100.0%	74.011	

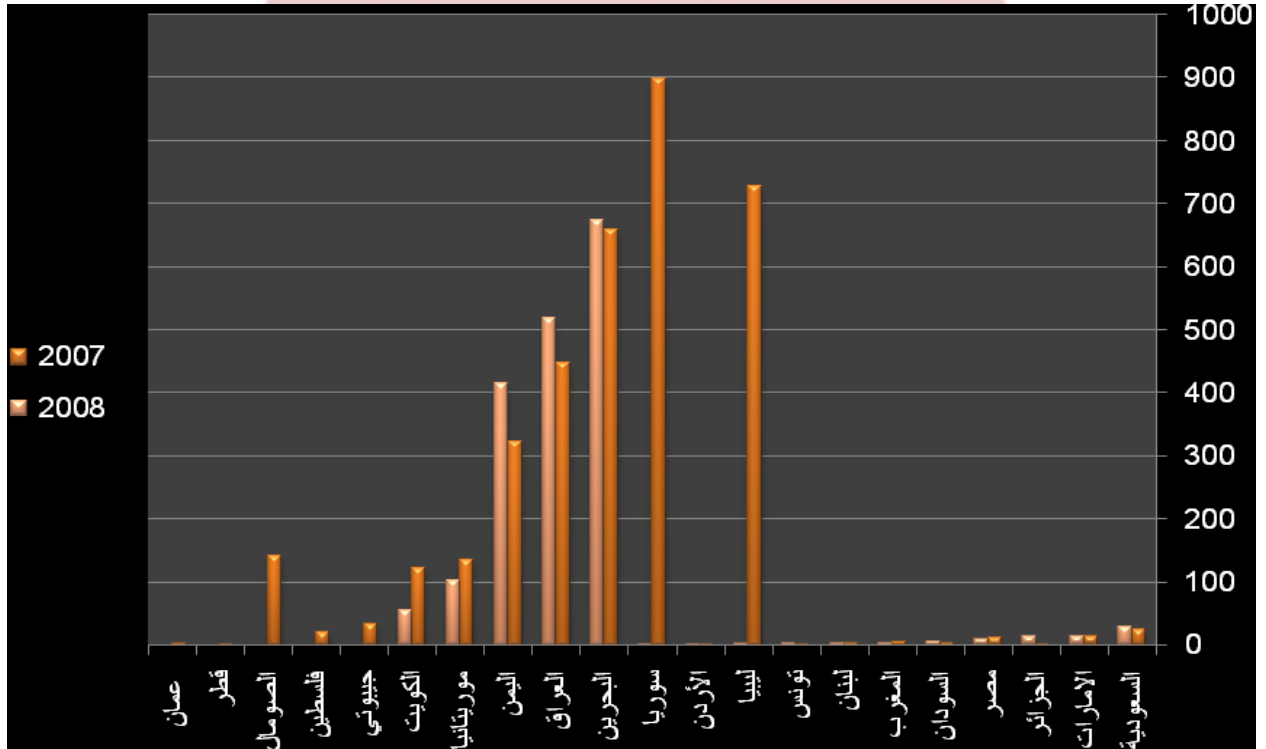
بيانات :بيانات (الانكتاد) تقرير الاستثمار العالمي 2008

بيانات 2008 مصادر قطرية من بيانات هيئات تشجيع الاستثمار او الجهات القائمة بدورها في الدول المعروضة

(بيانات المشاريع الاستثمارية المرخص لها

وفق بيانات التقديرات الأولية بيان غير نهائي

تقرير صندوق النقد الدولي عن الإمارات المنشور بتاريخ ابريل 2009 والعراق وموريتانيا عام 2008



المناخ الاستثماري في الدول العربية 2008

الاستنتاجات

1. يجب الاعتراف بان تاريخ الاستثمار الأجنبي في العراق لا يتضمن أية منجزات حقيقية كبيرة تذكر وبالتالي فان تجربة التعامل مع الاستثمارات سواء أكانت عربية أم أجنبية تعتبر قاصر لذا فهي بحاجة إلى الإعداد والتهيئة الإدارية والتنظيمية للكوادر و الملاكات العاملة الواعية المتفهمة والمدركة للمهمات الملقة على عاتقها ومن الضروري والمهم إن يتركز على ذلك على قناعتها بأهمية الاستثمار العربي والأجنبي وخاصة الاستثمار لبلد كالعراق.
2. توفير البيئة القانونية الكاملة المحفزة للاستثمار الأجنبي في العراق وان إقرار قانون تشجيع الاستثمار لوحده لا يكفي ولا يعني توفير البيئة القانونية بل يجب تهيئة جميع متطلبات الداعمة للبيئة القانونية.
3. النظرة السياسية والاقتصادية غير الودية لدى السياسيين العراقيين منذ الستينات حتى عام 2003 تجاه الاستثمارات الأجنبية نظرا للأساليب في الحياة الاقتصادية حيث كان ينظر للاستثمار الأجنبي بأنه شكلا من أشكال الهيمنة الاستعمارية على الاقتصاد العراقي .
4. عدم توفر خارطة استثمارية لجميع محافظات العراق فضلا عن توفير الاستثمارات المطلوبة للعمل وفق مبدأ الأهم ثم المهم .
5. التذبذب الحاصل في الوضع الأمني يعتبر عاملا محددًا يحول دون دخول الاستثمارات بقوة في الاقتصاد العراقي .
6. فقدان التنسيق المطلوب بين الهيئة الوطنية للاستثمار والوزارات القطاعية ذات العلاقة بموضوع الاستثمار الأجنبي.
7. السعي لتنمية قطاعات جاذبة إلى جانب القطاعات التقليدية مثل الطاقة والصناعات التحويلية والتركيز على قطاع الخدمات والمجالات ذات الكثافة المعرفية والتقنية العالية.
8. إن المشروع العراقي هو السماح للمستثمر الأجنبي بتحويل أصل رأسماله الوارد إلى العراق للخارج وعملة قابلة للتحويل بشرط إن يوفي بالتزاماته تجاه الحكومة العراقية وسائر الجهات وهذا السماح يشكل حافزا له علاقة بأصل رأس المال المستثمر بالإضافة إلى تمكين المستثمر الأجنبي من فتح حساب أو حسابات بالعملة العراقية أو الأجنبية داخل العراق أو خارجه وللمشاريع المرخصة فقط.

9. إن زيادة كفاءة استخدام الموارد وتحسين مستوى الإنتاج لكون المنافسة تمثل الدافع الرئيسي لتحسين مستوى الإنتاج وانخفاض التكاليف وذلك من خلال الاستخدام الأمثل للموارد ورفع مستوى الأداء من خلال ربط مستوى الإنتاج في القطاع الخاص كليا مع الطلب الحقيقي كما يزداد التركيز على الأهداف الاقتصادية من خلال قدرة القطاع الخاص على زيادة اتخاذ القرارات الاستثمارية السليمة بهدف تحقيق أعلى عائد رأس المال.



المقترحات

1. حث المستثمرين العراقيين وتشجيعهم على الاستثمار داخل العراق وهذه خطوة إذا نفذت بدقة تؤدي إلى تنمية الصناعات المحلية بشكل مزدهر.
2. تبسيط الإجراءات كافة في الوزارات والهيئات والمؤسسات ذات العلاقة بالاستثمار الأجنبي وضرورة تبني هذه الدوائر مفهوم الحكومة الالكترونية بحيث يتم استقبال طلبات المستثمرين الأجانب ودراستها ثم الرد عليها.
3. قيام الحكومة بوضع برامج وسياسات للترويج للفرص الاستثمارية الموجودة في البلد والتي من شأنها أن تجتذب المستثمر الأجنبي أن الترويج الإعلامي والدعائي للمشاريع المطلوب الاستثمار الأجنبي بها لخلق التنافس بين الشركات الأجنبية مع بعضها وبينها وبين الشركات المحلية
4. ضرورة توفر المقومات الاقتصادية الأساسية لمشروعات الاستثمار الأجنبي وأن تتولد من نشاطها قيمة مضافة يستفيد منها البلد المضيف.
5. اشتراك القطاع العام في شركات مساهمة مع المستثمر الأجنبي لضمان الحقوق العامة ولاسيما المشاريع الاستثمارية الضخمة
6. زيادة الاستثمارات في العراق تدفع إلى حل مشكلة البطالة التي يمكن أن تزيد من فرص العمل ولاشك إن وجود عمالة متعلمة يعد مفتاحاً للمساهمة في عالم يتسم بالعولمة، فخلق وظائف هي أولوية لا تسبقها أولوية ومن أجل توسيع الفرص لا بد من خلق المناخ الذي يتمكن فيه القطاع الخاص و الاستثمارات الأجنبية في الإسهام للقضاء على هذه الظاهرة وتأمين فرص عمل للعراقيين ولا بد من وضع شرطاً للقبول في قانون الاستثمار الجديد، وذلك بمنع الشركات الأجنبية من استخدام الأيدي العاملة الأجنبية والاقتصار على العمالة الأجنبية المتخصصة و التي يحتاجها سوق العمل في الوقت الحاضر لحين إعداد وتدريب كوادر عراقية، وعلى أن تعتمد على استخدام كثافة الأيدي العاملة في المشاريع.
7. ضرورة تطابق نوعية الاستثمار مع خطط وبرامج التنمية للدولة المضيفة . إذ ليس من المعقول أن تركز خطة الدولة على مشروعات الأمن الغذائي واستصلاح الأراضي والصناعات النفطية بينما يريد المستثمر الاستثمار في مجال السلع الكمالية أو السلع الترفيهية والاستهلاكية.

8. إجراء تقويمات دورية عن مشاريع الاستثمار الأجنبي للوقوف علي نشاطاتها ومخرجاتها و مديات الفائدة منها للأطراف المشاركة ونظرا" لما يتمتع به العراق من ثروات طبيعية وإمكانيات اقتصادية وأرض خصبة للاستثمار فإنه سيؤدي إلى تقدم البلاد في مجالات الخدمات والأعمار وتوفير فرص العمل للقضاء على البطالة.

9. مشاركة وزارة العمل كطرف مع هيئة الاستثمار وفي جميع خطوات التعاقد والاطلاع عليها لغرض ضمان حقوق العاطلين عن العمل ومن خلال متابعة المشاريع القادمة إلى العراق وتبليغ وزارتنا عنها وعن جميع الاختصاصات المطلوبة للعمل .

ABAHE



الخاتمة

في هذا البحث اسأل الله إن يكون موفقا بجميع فصوله ومباحثه وكونه بشكل عام لا يخص وزارة أو مؤسسة حيث أن موضوع الاستثمار وأهميته موضوع عريض وواسع وشامل لجميع المجالات التنموية والتطويرية وهو بداية الخير القادم إلى العراق (بأذن الله) وهو نتاج لجهودتي التي دامت (3) أشهر في شعبة الإحصاء والدراسات والبحوث وتم جمع البيانات من مصادر واسعة وعديدة وان ينال استحسان الجميع وأنا متفائلة بموضوع هذا البحث كونه ذو قيمة واعتبار ومستقبل بلد عانة من ظروف اقتصادية صعبة ونتيجة لهذا لا بد أن نرى المستقبل وبمنظار واسع الأمل وفتح الأبواب أمام المستثمرين وتهيئة مناخ استثماري يسوده الأمن وارى وبكل تفاؤل فيما يخص العراق من خلال الاستثمارات القادمة إلى العراق ولا ننسى مشاركة العديد من المسؤولين والمدراء في (وزارة العمل والشؤون الاجتماعية) بمؤتمرات عديدة حول الاستثمارات والتنمية وبمشاركة جميع الوزارات وكون العراق متوفرة لديه كافة مقومات الاستثمار من موارد ويد عاملة والطاقات والخبرات الواسعة وكون الاستثمار له أهمية كبيرة في تطور البلدان وتحسين الظروف المعيشية للفرد ومن خلال وضع القوانين والشروط في الاتفاق مع المستثمر والبلد المضيف العراق حول نسبة عمالة العراقية مقارنة بالعمالة الأجنبية وهذا مهم وهذا يساعد الحد من ظاهرة البطالة والقضاء على مشكلتها من خلال تشغيل نسب كبيرة من العاطلين العمل. إضافة إلى ذلك إن التقنية القادمة إلى البلد مع الاستثمار في حد ذاته هو تطور من خلال قدوم التقنيات الحديثة وطرحها إلى أسواق البلد المضيف وكذلك يمكن القول إن نتعرف على عدة ثقافات ومن جميع دول المستثمرين في البلد .

المصادر

- 1.. احمد حسين كلية الإدارة والاقتصاد/جامعة الكوفة (الحوافز المالية للاستثمار الأجنبي)
- 2.د. مهدي الحافظ (جريدة الجريدة) (تحديد النمو والإصلاح الاقتصادي).
- 3.د. كمال البصري (الفجوة الاستثمارية ودور هيئة الاستثمار)
4. د محمد جمال طحان (دور الاستثمار في التنمية)
- 5.قانون الاستثمار العراقي (13) لسنة 2006
6. فلاح خلف الربيعي (الحوار المتمدن) سبل تحسين مناخ الاستثمار في العراق.
- 7.برنامج الاستثمار للشرق الأوسط (منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية)
8. باسم جميل أنطوان مجلة التضامن (تصدر عن المجلس العراقي للسلام والتضامن.
9. د. وشاح رزاق- المعهد العربي للتخطيط الكويت.
10. عامر عيسى الجواهري(جريدة الصباح ...الصفحة الاقتصادية)
11. مناخ الاستثمار في الدول العربية 2008 (المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات).
12. د.عيسى محمد الغزالي / مدير عام المعهد العربي للتخطيط بالكويت.
- 13.هلال الطعان عن مقالة (متطلبات الاستثمار الأجنبي في العراق).

14. د. تائر العاني / جامعة بغداد / كلية الإدارة والاقتصاد

